خطة للتصدى لظاهرة انتشار غش أجهزة إطفاء الحريق

يجرى حاليا تنفيذ خطة شاملة لمواجهة انتشار ظاهرة الغش فى سوق أجهزة طفايات الحريق والتى أصبحت تمثل نحو ٣٠٪ من حجم هذه السوق. ويقول الدكتور نادر رياض نائب رئيس شعبة أجهزة أوعية الضغط وطفايات الحريق باتحاد الصناعات المصرية ان هذه الخطة تشمل التنسيق والتعاون مع الأجهزة المختصة ويشمل ذلك بصفة اساسية مباحث التموين ومصلحة الرقابة الصناعية وذلك لمتابعة وضبط اى عمليات للغش سواء فى مراحل التصنيع أو التسويق لهذه المنتجات المغشوشة.

نادر رياض

وأوضح ان وجود منتجات أجهزة اطفاء مغشوشة له آثار سلبية بالغة على مستخدمى وحائزى هذه المنتجات منها مثلا عدم كفاة ادائها وقلة أو انعدام فاعليتها فى حالة حدوث حريق، بل احيانا يصل الأمر إلى انفجار هذه الأجهزة المغشوشة الذى يعرض حياة مستخدميها والاشخاص الموجودين بجوارهم للخطر.

وأوضح ان عمليات الغش فى هذا المجال امتدت ايضا إلى قيام بعض المصانع العشوائية المعروفة باسم مصانع بير السلم والتى لاتحمل تراخيص أو خبرات فى هذا المجال.. بانتاج أجهزة مغشوشة تحمل علامات تجارية مقلدة لشركات مصرية واجنبية.. مما يمثل اعتداء على حقوق هذه الشركات ومخالفة لقانون حقوق الملكية الأمر الذى يترتب عليه تعرضها لعقوبات الحبس والمصادرة، كما يمثل ذلك ايضا اعتداء على علامات مطابقة التوحيد القياسى لمنتجات الشركات الملتزمة فى هذا المجال. وهذه العلامات لها حماية وقيمة كبيرة تماثل اهمية الدمغة مثلا.. وبالتالى فان من يحاول تزويرها يرتكب مخالفة قانونية جسيمة.

وقال إنه تم أخيرا ضبط احد مصانع بير السلم الغير مرخصة والتى تضم مكونات لتصنيع ١٧٠٠ جهاز اطفاء مغشوشة وتحمل علامات مقلدة ومزيفة لماركات عالمية ومصرية، كما يجرى حاليا رصد عدد من المصانع العشوائية الاخرى فى هذا المجال تمهيدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضدها.

وأوضح أن بعض الشركات المنتجة الملتزمة قامت بتشكيل ادارات خاصة بها لمتابعة ورصد عمليات الغش فى مجال اجهزة الاطفاء والتعاون مع الأجهزة المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية لوقف هذه المصانع العشوائية التى تقوم باسلوب الغش وضبط المخالفين فى هذا المجال.

جريدة الأهرام ٢٠٠٣/٩/٩